

خليل: لإنجاز الاستحقاق الرئاسي وقانون انتخابي عصري



أكد وزير المالية علي حسن خليل ضرورة إنجاز الاستحقاق الرئاسي.

وقال خلال تمثيله رئيس مجلس النواب نبيه بري في حفل الإفطار السنوي الذي أقامته مؤسسة «واحة الشهيد اللبناني» في «بيال»، غروب أول من أمس: «من المعيب أن يستمر لبنان في السير من دون هواده بتغيب رأس البلاد وإنجاز قانون عصري للانتخابات التشريعية، وعدم جعل لبنان يقف ووجهه إلى الجدار لمواجهة اختبارات صعبة من جعلتها العودة بلدنا سبعة وستين عاماً إلى الوراء، أي بعمركة فلسطين، ذلك أن القانون القديم يمثل نكبة لبنانية، وهو يُعيد توليد النظام الطائفي من دون أن يسمح للبنان بالتقدم ومجاراة عصره».

وأشار خليل إلى أنه «أن الأوان لكي تنتبه الدولة إلى ضرورة إعطاء الأولوية لحفظ ثروة لبنان البحرية والبدء باستخراجها، إذ إنّ «إسرائيل» وكل الدول المشاطئة للبحر المتوسط أكدت ضمان حصصها وقامت بالتزامات اللازمة، إلا لبنان فإن شعبه يتطلع بعيونه إلى تآكل ثرواته»، داعياً إلى «بناء تفاهات اقتصادية تتغلب على الصعوبات البترولية مع قبرص واليونان ومصر، لأن هذا المثلث يهتم لمصالحه، وقد حقق تفاهات على الصعيد الجهوي». وأكد أن مؤتمر لندن الذي وضع آلية للمساعدات وبشكل مستهجن حتى العام 2020، كما ولو أن الحرب السورية مستمرة لسنوات إضافية، فإن هذا المؤتمر وإلى جانبه الاتحاد الأوروبي لحظ كيف يرمي كرة المسؤولية على الجوار الإقليمي من دون أن يزيد من حجم مساعده لبنان للتخفيف من وقع

هذه الأزمة، التي لن تجد لها حلاً إلا بحل المشكلة السورية سياسياً، بعنوان «كواكب الشهادة»، فكلية وترحيبية لناثب رئيس مؤسسة واحة الشهيد اللبناني الإعلامي خليل حمود.

ثم ألقى رئيسة المؤسسة فاطمة قبيلان كلمة، أشارت فيها إلى أن المؤسسة، وبتوجيه ورعاية من الرئيس بري والهيئات القيادية المعنية في حركة أمل، ترعى ملفاً معقداً وصعباً من ملفات العمل الاجتماعي، وتسهر بشكل دائم على متابعة أوضاع 1800 عائلة شهيد برعاية صحية وتربوية ومالية، وترميم وتجهيز منازل، وتأمين فرص عمل لأبنائهم، وكذلك 800 عائلة جريح مفقد ومعوق على ذات المستوى من الاهتمام بعوائل الشهداء في ظروف وطنية صعبة، وتعمل الواحة على إدارة خمسة مستوصفات صحية، كما تنظم المؤسسة على مدار السنة سلسلة من الزيارات إلى الأماكن المقدسة.

مخزومي: استمرار الحكومة ضرورة



زار رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي، رئيس كتلة المستقبل النيابية النائب فؤاد السنيورة في دارته في بلس، وهناك بحلول شهر رمضان المبارك، وعرض معه الأوضاع في لبنان والمنطقة.

بعد اللقاء، قال مخزومي بحسب بيان ورّعه مكتبه الإعلامي، إن «الأوضاع في لبنان تتطلب أعلى درجات الحذر، داعياً إلى معالجة الملفات الشائكة والمختلف حولها بالحوار، والمصارعة إلى انتخاب رئيس للجمهورية»، وأكد أن «استمرار الحكومة القائمة ضرورة في ظل الظروف الحالية الصعبة والمخاوف الأمنية التي برزت مجدداً بعد انفجار فبركان»، مشدداً على أن «على اللبنانيين أخذ أمورهم بأيديهم، والآن فإنّ الفئس سيكون المزيد من الانحدار في الأوضاع

المهندسة فؤاد مخزومي، رئيس كتلة المستقبل النيابية النائب فؤاد السنيورة في لبنان والمنطقة. بعد اللقاء، قال مخزومي بحسب بيان ورّعه مكتبه الإعلامي، إن «الأوضاع في لبنان تتطلب أعلى درجات الحذر، داعياً إلى معالجة الملفات الشائكة والمختلف حولها بالحوار، والمصارعة إلى انتخاب رئيس للجمهورية»، وأكد أن «استمرار الحكومة القائمة ضرورة في ظل الظروف الحالية الصعبة والمخاوف الأمنية التي برزت مجدداً بعد انفجار فبركان»، مشدداً على أن «على اللبنانيين أخذ أمورهم بأيديهم، والآن فإنّ الفئس سيكون المزيد من الانحدار في الأوضاع

السنيورة مستقبلاً مخزومي

الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للناس». وأعلن مخزومي أنه دعا السنيورة للمشاركة في حفل افتتاح مهرجان «مضامين بيروتية»، الذي سيقام في البيال في 21 الحالي.

السهرة عناً

حديث المساء وحكايه في لقاءات مع ضيوف شهر النور

الثلاثاء-الخميس-السبت

9:30 ليلاً



إذاعة النور
alnour radio

FM 91.7-91.9 - 92.3
www.alnour.com.lb

البناء

وزير المالية أعطى الإذن بالاستماع إلى مسؤولين جمركيين

فضل الله بعد اجتماع لجنة الاتصالات: رفع السرية عن مداخلة نائبين قداماً معطيات بموضوع الإنترنت



جانب من جلسة اللجنة

مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، وأطلعونا على ما استجد في عمليّة التحقيقات التي تحصل، وفي ما اتخذ من تدابير في كل من الدعوتين: أيّ الدعوى بالملاحقة القضائية في ما يتعلق بالإنترنت غير الشرعي، أو في موضوع «غوغل كاش». وأضاف: «الأمر الثاني أنه للمرة الأولى يحضر المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصوص، الذي أبلغنا الأسباب التي أدت إلى عدم إعطاء الإذن بملاحقة بعض العسكريين. وطبعاً النائب العام التمييزي أطلعنا على وضع استنابات، وأنه تمّ التوافق على ألا يتأثر القضاء بسير المحكمات هذه القضائية، وخصوصاً في العلة القضائية». وأشار إلى أنّ «ما يؤخر الدعوى السير فيها هو الذوق الشكليّ التي ينصّ عليها قانون أصول المحكمات الجزائية التي تمنح الحقّ لأيّ مدع عليه أن يقدم دفوعاً شكلية قبل الاستماع إليه». وقال: «لم يرّ اللواء بصوص أنّ هناك حاجة إلى ملاحقة العسكريين، وأنه يبدو أن

مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، وأطلعونا على ما استجد في عمليّة التحقيقات التي تحصل، وفي ما اتخذ من تدابير في كل من الدعوتين: أيّ الدعوى بالملاحقة القضائية في ما يتعلق بالإنترنت غير الشرعي، أو في موضوع «غوغل كاش». وأضاف: «الأمر الثاني أنه للمرة الأولى يحضر المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصوص، الذي أبلغنا الأسباب التي أدت إلى عدم إعطاء الإذن بملاحقة بعض العسكريين. وطبعاً النائب العام التمييزي أطلعنا على وضع استنابات، وأنه تمّ التوافق على ألا يتأثر القضاء بسير المحكمات هذه القضائية، وخصوصاً في العلة القضائية». وأشار إلى أنّ «ما يؤخر الدعوى السير فيها هو الذوق الشكليّ التي ينصّ عليها قانون أصول المحكمات الجزائية التي تمنح الحقّ لأيّ مدع عليه أن يقدم دفوعاً شكلية قبل الاستماع إليه». وقال: «لم يرّ اللواء بصوص أنّ هناك حاجة إلى ملاحقة العسكريين، وأنه يبدو أن

مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، وأطلعونا على ما استجد في عمليّة التحقيقات التي تحصل، وفي ما اتخذ من تدابير في كل من الدعوتين: أيّ الدعوى بالملاحقة القضائية في ما يتعلق بالإنترنت غير الشرعي، أو في موضوع «غوغل كاش». وأضاف: «الأمر الثاني أنه للمرة الأولى يحضر المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصوص، الذي أبلغنا الأسباب التي أدت إلى عدم إعطاء الإذن بملاحقة بعض العسكريين. وطبعاً النائب العام التمييزي أطلعنا على وضع استنابات، وأنه تمّ التوافق على ألا يتأثر القضاء بسير المحكمات هذه القضائية، وخصوصاً في العلة القضائية». وأشار إلى أنّ «ما يؤخر الدعوى السير فيها هو الذوق الشكليّ التي ينصّ عليها قانون أصول المحكمات الجزائية التي تمنح الحقّ لأيّ مدع عليه أن يقدم دفوعاً شكلية قبل الاستماع إليه». وقال: «لم يرّ اللواء بصوص أنّ هناك حاجة إلى ملاحقة العسكريين، وأنه يبدو أن

مواقف أدانت اتهام حزب الله بتفجير فردان

لحود: لماذا لم تلتقط الكاميرات صورة واضح العبوة؟



مشاركون في الفقه التضامنية مع المصارف

كانوا يجلسون في تموز 2006 قرب كونداليزا رايس في السفارة الأميركية، ويتمتني بعضهم لو كان يملك الإحداثيات المناسبة لاستهداف المقاومة وقائدها، وهم أنفسهم الذين ساهموا في تسهيل تسليح وتمويل العصابات المسلحة في سورية، إما مباشرة، أو بديعة توزيع البطانيات والحرامات على الحدود مع تركيا. وهم أنفسهم الذين لم نسمع صوتهم حين فُجر إرهابي سعودي نفسه في فندق في قلب بيروت، ولم نلمس لديهم قلقاً على القطاع البنديقي، وهم أنفسهم الذين لا نسمع ردّ فعلهم على ما حدث منذ أيام في الولايات المتحدة الأميركية، ولا نصغي إلى أي ردّ فعل لهم إلا حين يكون اتهام حزب الله متاحاً». وتابع: «لولا شباب المقاومة لما كان هناك نظام مصرفي ليتخونوا به ويتبرعوا للدفاع عنه كذريعة لاستهداف حزب الله، ولولاها لما كانوا يخطون عبر الإعمال ويعتمدون نظاماً مالياً غير داعشي».

وختّم: «إنّ أحداً لا يستطيع أن يزايد في حرصه على الاستقرار المالي، ولكن كان الحري باصدقاء كونداليزا رايس وهواة الشاي، أن يتوجهوا إلى الولايات المتحدة الأميركية لإقناع أولياء أمورهم في السياسة برفع العقوبات التي تلحق ضرراً بجميع اللبنانيين، بدل مواصلة نهج خيانة أبناء وطنهم، من تموز 2006 إلى تموز 2016، وحتى انقضاء نهج التنازل والاستسلام والطبيع والنذل، وهذا كله لا يشبه المقاومة ولا أهلها ولا تاريخها. دانّ «تجمّع العلماء

التفجير، ولماذا لم يتمّ إصلاحها، ولماذا لم يُفتح تحقيق بهذا الأمر، إل الأمر يدل على هويّة الفاعل، إذا كان من استعجل الاتهام وإطلاق الأحكام يريد التغطية على الفاعل الحقيقي؟». وأضاف: «من يهاجم المقاومة اليوم ويتهمها، هم أنفسهم من

التفجير، ولماذا لم يتمّ إصلاحها، ولماذا لم يُفتح تحقيق بهذا الأمر، إل الأمر يدل على هويّة الفاعل، إذا كان من استعجل الاتهام وإطلاق الأحكام يريد التغطية على الفاعل الحقيقي؟». وأضاف: «من يهاجم المقاومة اليوم ويتهمها، هم أنفسهم من

فرعون استبعد التمديد للطفيلي و«لابورا» حذرت سلام

تكون متساقلين مع المسألة المستجدة لأن طريقة المعالجة هذه ليست سليمة». وتمتّى على «سلام عدم التوقيع»، معلناً عن «مؤتمر صحافي سيُقدّم لحظة إعلان التوقيع في حضور الأحزاب والتكشيف المسيحية لتحديد الموقف، والتحرّك الذي سيُتخذ». بدوره، لفت رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، إلى أنّ «هناك بعض الأقاليم بأنّ رئيس الحكومة يعزّم الأقاليم مجرد أقاليم، لأنّ هذا التمديد فيما لو حصل ليس قانونياً لأنه بحاجة إلى اقتراح من رئيس الجهاز المعني».

استبعد وزير السياحة ميشال فرعون التمديد لناثب المدير العام لأمن الدولة، «لأنّ القوانين واضحة ورئيس الحكومة تمام سلام حريص على تطبيق القانون»، مشيراً إلى أنّ «ملف أمن الدولة مطرح كل يوم على طاولة مجلس الوزراء لأنه موضوع تشارو ومنابعة دقيقة». وبالتالي، أعلن رئيس «لابورا» الأب أنطوان خضرا في تصريح، أنّ سلام لديه النية في التحضير لمرسوم تأجيل تسريح نائيب المدير العام لأمن الدولة العميد محمد الطفيلي. وقال: «التحاوروا استقرازيًا بالموضوع، وستعقد اجتماعاً مع كل الأحزاب المسيحية لاتخاذ موقف لا تراجع عنه، ولن

تظاهرة لأهالي شهداء الجيش احتجاجاً على أحكام العسكرية في ملف عبرا

الوطن، ولا إلى صبر عائلاتهم الذين خسروا فلذات أكبادهم، ودعا «الشعب اللبناني إلى المشاركة في تظاهرة احتجاجية أمام المحكمة العسكرية في الحادية عشرة قبل ظهر الإثنين في 20 الحالي، تضامناً مع الجيش اللبناني الذي يحاولون ضرب معنوياته بهذه الأحكام، بعد أن ممنعوا عنه العتاد والخبرة».

وأكد أنّنا لن نسكت ولن نتراجع عن الضمّي قداماً لتحقيق العدالة في نيل هؤلاء الموقوفين أحكاماً عادلة، «رافضاً رافضاً مطلقاً أن تدفب دماء شهدائنا هدرًا على مذابح التسويات السياسية، حيث دفع ويدفع الشعب اللبناني فئسها غالياً».

قال وكيل أهالي شهداء الجيش اللبناني المحامي الدكتور زياد بطار في بيان: «يقال أنه على قدر أهل العزم تأتي العزائم، لكن عزم المحكمة العسكرية لم يأت على عزائم أهل شهداء الجيش اللبناني في أحداث عبرا ويحنين، فخذلتهم بأحكامها التي حُكبت على مقاس وساطات السياسيين وتدخلاتهم المستمرة بعد أدلة دامغة تثبت تورطهم في مساعدة وإخفاء قتل الجيش اللبناني في عبرا، بالإضافة إلى تربة أخطر المتهمين نعيم عباس وتخفيف الأحكام بحق 54 منهم، ومن هذا المنطلق نستنكر ما صدر من أحكام جحولة لا ترقى إلى شهادة العسكريين الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل

3 محليات سياسية

إخبار، كما أنّ المدعي العام المالي بادر وأعلن أنّ ما سمعه من النواب هو إخبار يتعلق بأمور محدّدة لا يزيد التطرّق إليها إلّا». وقال: «تمنينا على القضاء أن يستمر بالعمل خلال العطلة القضائية، لأننا بحاجة إلى الوقت لإنجاز القضية».

ولفت إلى إشارة موضوع تمنع بعض الإدارات الرسمية عن التجاوب مع القضاء، وقال: «سمعنا كلاماً واضحاً حول ما يؤديه هذا التمتع، لا توجد مؤسسة لبنانية متهمة، وقد يكون هناك مرتكبون ومقصرّون، لكن يجب ألاّ تنهم المؤسسات»، متمنياً «أن ننهي عملاً قبل تشرين الأول وحسم المسار النهائي لهذه القضية، ويمكن أن تدعى الهيئة العامة لمجلس النواب إلى جلسة مخصّصة لهذا الملف لتشكيل لجنة تحقيق قضائية برلمانية لكل الصلاحيات، واتّفقا على أنّ نعتي وقتاً إضافياً للفضاء لاستكمال عمله».

من جهته، رأى النائب آلان عون أنّ «المطلوب من لجنة الاتصالات أن تفتح ملفات «أوجيرو»، خلال المرحلة السابقة، ليتمّ التحقيق فيها وتحديد المسؤوليات»، مشيراً إلى أنّ «هناك مسارا قضائياً يأخذ بعض الوقت، ولكن المسار النيابي يجب أن يتحول إلى محاسبة الإدارة، وربما تكون في بعض أجزائها متواطئة مع ما حصل».

إلى ذلك، ويتبنية طلب النيابة العامة التمييزية، وأعلى وزير المالية علي حسن خليل الإذن أمس بالاستماع إلى بعض مسؤولي الجمارك حول ملفات الإنترنت، مشدداً على ضرورة استكمال التحقيقات وصولاً إلى كشف كل الحقائق المتعلقة بهذا الملف.

من جهة أخرى، أحال خليل إلى النائب العام المالي كتاب أذاعه شخصي بصفته وزيراً للمالية على كل من يظهر التحقيق في ملف الاتصالات غير الشرعي، والعمل على ملاحقة المتورّطين وتحصيل حقوق الدولة منهم.

المسلمين» «الحملة الغاشمة على حزب الله والاتهام الظالم له بتفجير فردان»، معتبراً أنّها «تستكمل قرار الولايات المتحدة الأميركية المعلق بالمصارف، وبإيعاز واضح وتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأميركية وخدمة للكيان الصهيوني».

إلى ذلك، نظم «تيار العزم» وقفة تضامنية مع القطاع المصرفي في لبنان، استنكاراً للتفجير الذي تعرّض له فرع بنك لبنان والمهجر في بيروت، وذلك أمام فرع مصرف لبنان في طرابلس.

وأصدر «العزم» بياناً، جاء فيه: الاعتصام دعا إليه «قطاع العزم» لموظفي المصارف و«شباب العزم»، شارك فيه حشد من المنتسبين، وقد أقيمت كلمات شدّت على «أهمية القطاع المصرفي، وضرورة تحصينه، ولا سيما في الظروف التي تمر بها البلاد».

والقى عضو الهيئة التنفيذية في «قطاع العزم» لموظفي المصارف علي سكري كلمة، شجّب فيها «الإنفجار»، مطالباً السلطات المعنية بالكشف عن ملبسات هذا الحادث بأسرع وقت ممكن ومعاينة المجرمين».

أضاف: «إنّ القطاع المصرفي في لبنان هو جسد واحد، ونذكر أنّ المصارف عملت في أحلك الظروف ووقفت إلى جانب اللبنانيين جميعاً عبر منح القروض والتسهيلات المالية، ما أدّى إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وصلابته وماتنته».

وفي الختام، «شكر جميع الذين شاركوا في هذه الوقفة الرمزية المشرفة التي تدل على وحدة وتماسك القطاع المصرفي».

وتحدّث مسؤول شباب «العزم» في لبنان ماهر ضناوي، رافضاً المساس بالأمن الاقتصادي، مشيراً إلى أنّه «من خلال هذا الاعتصام نؤكد الرفض الكامل للتعرض للمصارف اللبنانية التي تعدّ أبرز أسس الاقتصاد الوطني، والتي تشكل علامة فارقة متميّزة في الشرق الأوسط».

إشارة إلى أنّ بياناً صدر أول من أمس عن قطاع موظفي المصارف في «التيار»، أكد أنّ الاعتداء على المصرف «يتطلب منا موقفاً واضحاً وحازماً يرفض المساس بالأمن الاقتصادي اللبناني، ولا سيما القطاع المصرفي»، لافتاً إلى أنّ هذا العمل المشين يأتي في وضع دقيق وحساس يمر به الوطن بشكل عام».